حضـرة صاحـب الجلالـة الملك عبد الله الثـانـي ابـن الحسـين المعظـم

وحدة مكافحة غسل الأموال
AML UNIT

وحـدة
مكافحة غسل الأمـوال

التقرير السنوي
2008

الرؤيــة

وحدة كفؤة لمكافحة عمليات غسل الأموال، وأداء متميز على المستويين الإقليمي والدولي.

الرسالة

ضمان توفير الحماية للأنظمة المالية والمجتمع من مخاطر عمليات غسل الأموال وتخفيف آثاره السلبية على الاقتصاد الوطني من خلال توفير المعلومة اللازمة بسرعة ودقة عالية بالتنسيق مع الجهات المعنية.

الأهداف الإستراتيجية

١- تطوير وتفعيل التشريعات الوطنية ذات العلاقة بمكافحة عمليات غسل الأموال.

٢- تعزيز آليات تبادل المعلومات بين الوحدة والجهات المعنية والحفاظ على سرية تلك المعلومات.

٣- وضع وتوثيق الإجراءات التنفيذية اللازمة للتنسيق مع الجهات الخاضعة لأحكام القانون المالية وغير المالية.

٤- بناء القدرات المؤسسية والإدارية للوحدة والجهات ذات العلاقة.

مقـــدمـــه

لقد شهدت السنوات الأخيرة اهتماماً واسعاً في مكافحة الجرائم المالية بشكل عام وجرائم الفساد وغسل الأموال وتمويل الإرهاب بشكل خاص وإزاء الوعي المتزايد حول أهمية هذا الموضوع فقد تبنت العديد من الدول التشريعات والقوانين الخاصة بمكافحة الجرائم المالية وعلى وجه الخصوص جريمة غسل الأموال.ولقد صدر التشريع الأردني في هذا المجال لينظم كافة الجوانب المتعلقة بمكافحة هذه الجريمة ومعاقبة مرتكبيها وبما يتماشى مع المعايير والاتفاقيات الدولية بهذا الخصوص بالإضافة إلى ذلك فقد تم وبموجب القانون تشكيل الجهاز المسؤول عن رسم السياسة العامة في الأردن لمكافحة جريمة غسل الأموال والحد منها من خلال العمل على إيجاد التشريعات اللازمة وتحقيق التعاون والتنسيق اللازم، كما تم إيجاد الإطار المؤسسي لجهاز تنفيذي يعمل كوحدة تحريات مالية وكهمزة وصل بين المؤسسات المالية المعرضة للاستغلال لتنفيذ عمليات غسل أموال من خلالها وبين الأجهزة الأمنية والقضائية المختصة، فالعمل على إيجاد بيئة مالية واقتصادية آمنة وسليمة يتطلب منظومة رقابية قادرة على حماية النظام المالي وتطبيق فعال لمبادئ الحاكمية المؤسسية والأهم من ذلك احترام القانون، فسيادة القانون أساس ومنطلق تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة، وقد جنى الأردن ولازال ثمار سيادة القانون والديمقراطية التي انعكست على جعل الأردن بيئة استثمارية واقتصادية جاذبة.

لقد بادرت المملكة باتخاذ العديد من الإجراءات لبناء نظام فعال لمكافحة غسل الأموال والذي تمثل بالتوقيع و/أو المصادقة على الاتفاقيات الدولية ذات الصلة بالإضافة إلى مشاركة المملكة في تأسيس مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (MENAFATF) والتي ترأسها معالي محافظ البنك المركزي الأردني لعام ٢٠٠٧.

أعضـــاء
اللجنــة الوطنيــة لمكافحــة غسـل الأمـوال

رئيس اللجنة الوطنية

محافظ البنك المركزي

معالي الدكتور أميه صلاح طوقان

نائب رئيس اللجنة الوطنية

نائب محافظ البنك المركزي

عطوفة السيدة خلود السقاف

عضــو

أمين عام وزارة العدل

عطوفة القاضي محمد الغزو

عضــو

أمين عام وزارة الداخلية

عطوفة السيد مخيمر أبو جاموس

عضــو

أمين عام وزارة المالية

عطوفة الدكتور عز الدين كناكريه

عضــو

أمين عام وزارة التنمية الاجتماعية

عطوفة السيد محمد الخصاونه

عضــو

مدير عام هيئة التأمين

عطوفة الدكتور باسل هنداوي

عضــو

مراقب عام الشركات

عطوفة السيد صبر الرواشدة

عضــو

مفوض من مجلس مفوضي هيئة الأوراق المالية

عطوفة الدكتور عبد الرزاق بني هاني

عضــو

رئيس الوحدة

السيد عدنان اللحسه

اجتماعات اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال
خلال العام ٢٠٠٨

- اجتماع اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال بتاريخ ٢٠٠٨/٢/٥

عقدت اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الاموال اجتماعاً بتاريخ ٢٠٠٨/٢/٥ برئاسة معالي محافظ البنك المركزي الاردني/رئيس اللجنة داخل البنك المركزي حيث اعتمدت اللجنة:-

١ - نموذج الاخطار عن العمليات المشبوهة والذي سيستخدم من قبل الجهات الخاضعة لرقابة هيئة التأمين.

٢ - نموذج الاخطار عن العمليات المشبوهة والذي سيستخدم من قبل شركات الصرافة.

٣ - نموذج الاخطار عن العمليات المشبوهة والذي سيستخدم من قبل الشركات العاملة في تجارة العقارات وتطويرها.

- اجتماع اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال بتاريخ ٢٠٠٨/٥/٦

عقدت اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال اجتماعا بتاريخ ٢٠٠٨/٥/٦ برئاسة معالي محافظ البنك المركزي/رئيس اللجنة داخل البنك المركزي حيث:

١ - تم تكليف رئيس وحدة مكافحة غسل الأموال لمراجعة الاستراتيجية العربية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والتنسيق مع الجهات المختصة بخصوصها واقتراح التوصيات المناسبة للجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال.

٢ - اعتمدت اللجنة نموذج الإخطار الخاص بالشركات العاملة في تجارة المجوهرات والمعادن الثمينة.

٣ - اعتمدت اللجنة رؤية ورسالة الوحدة والأهداف الاستراتيجية.

- اجتماع اللجنة الوطنية بتاريخ ٢٠٠٨/٨/٧

عقدت اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال اجتماعاً بتاريخ ٢٠٠٨/٨/٧ برئاسة نائب محافظ البنك المركزي/ نائب رئيس اللجنة السيدة «خلود السقاف» داخل البنك المركزي حيث رحبت عطوفة نائب رئيس اللجنة بانضمام عطوفة أمين عام وزارة التنمية الاجتماعية السيد محمد الخصاونة إلى اللجنة، وناقشت اللجنة في اجتماعها الموضوعات التالية:

- مشروع نظام وحدة مكافحة غسل الأموال.

- موضوع التصريح عن الأموال المنقولة عبر الحدود، حيث اطلع أعضاء اللجنة على تقرير الفريق الذي تم تشكيله من عدة جهات رسمية ذات علاقة ، ووافق أعضاء اللجنة على نموذج التصريح المعد من الفريق والحد الأعلى للأموال المنقولة عبر الحدود التي لا يلزم ناقلها بالتصريح عنها بمبلغ (١٥٠٠٠) دينار أردني وعلى أن تقرر إجراءات التطبيق وأي إجراءات أخرى في وقت لاحق.
- طلب انضمام الجماهيرية العربية الليبية الاشتراكية العظمى إلى مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب حيث وافقت اللجنة على طلب الجماهيرية الليبية وقامت بتكليف رئيس الوحدة بالتصويت على الانضمام في الاجتماع العام للمجموعة المنوي عقده في شهر نوفمبر/٢٠٠٨ في دولة الإمارات العربية المتحدة.

- اجتماع اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال بتاريخ ٢٣/٩/٢٠٠٨

عقدت اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال اجتماعا بتاريخ ٢٠٠٨/٩/٢٣ برئاسة معالي محافظ البنك المركزي، حيث تم خلال الاجتماع ما يلي:

١ - إقرار نظام وحدة مكافحة غسل الأموال بعد إدخال بعض التعديلات عليه.

٢ - تقديم تقرير عن أعمال الوحدة من قبل رئيسها كما تم بيان جهود الوحدة في مجال تعزيز الوعي والتعاون المحلي والدولي.

- اجتماع اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال بتاريخ ٢٨/١٢/٢٠٠٨

عقدت اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال اجتماعاً بتاريخ ٢٠٠٨/١٢/٢٨ برئاسة عطوفة نائب محافظ البنك المركزي/ نائب رئيس اللجنة السيدة "خلود السقاف" داخل البنك المركزي، وقد تم خلال الاجتماع ما يلي:-

١ - تقديم تقرير عن أعمال الوحدة من قبل رئيسها وذلك لاستعراض المستجدات.

٢ - تقديم عرض يلخص ما ورد في مسودة التقرير الذي أعده فريق تقييم مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (MENAFATF) .

٣ - تقديم ملخصاً عن أهم وقائع اجتماع مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا الثامن والذي عقد في دولة الإمارات العربية المتحدة للفترة من ١٠-٢٠٠٨/١١/١١.

وحدة مكافحة غسل الأموال

تقوم وحدة مكافحة غسل الأموال بممارسة أعمالها الموكلة إليها بموجب أحكام القانون بتلقي الإخطارات عن العمليات المشبوهة واتخاذ القرارات المناسبة بخصوصها كما تقوم الوحدة بالتعاون مع كافة الجهات المحلية لإرساء نظام متكامل لمكافحة غسل الأموال في المملكة.

وفيما يلي أهم الاعمال التي قامت بها الوحدة خلال العام ٢٠٠٨م .

في مجال التشريعات:

١ - تم إعداد نظام عمل اللجنة الوطنية والذي أصبح نافذ المفعول بعد نشره في الجريدة الرسمية بتاريخ ٢٠٠٨/٦/١.

٢ - تم إعداد نظام عمل وحدة مكافحة غسل الأموال وتم عرضه في أول اجتماع للجنة الوطنية تم عقده بعد نفاذ نظام اللجنة الوطنية.

في مجال إستلام تقارير الإخطار عن العلميات المشبوهة:

تقوم الوحدة باستلام تقارير الإخطار عن العمليات المشبوهة من جميع الجهات الخاضعة لأحكام القانون وإجراء عمليات التحليل الفني والمالي وكذلك تقوم بطلب معلومات إضافية من الجهات المحلية أو الدولية وذلك إذا ارتأت أنها لازمة لأدائها مهامها، وعند توفر معلومات كافية ومؤيدة للاشتباه بوجود عملية مشبوهة تقوم الوحدة بإعداد تقرير بذلك وإحالته إلى النيابة العامة مرفقا به ما لديها من وثائق أو مستندات بهذا الخصوص.

ويتضمن هذا التقرير إحصائية عن عدد الإخطارات التي تلقتها الوحدة خلال العام ٢٠٠٨م.

في مجال تعزيز الوعي:

١ - أطلقت الوحدة الموقع الالكتروني الخاص بها باللغتين العربية والانجليزية وذلك للتعريف بوحدة مكافحة غسل الأموال واللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال كذلك إلقاء الضوء على آخر التطورات والمستجدات التي تطرأ على موضوع مكافحة غسل الأموال.

٢ - كما قامت الوحدة بعقد اجتماع مع مدراء الامتثال لدى البنوك لتعريفهم بالنسخة الجديدة من النظام الالكتروني للإخطار عن العمليات المشبوهة (SAR).

٣ - أصدرت وحدة مكافحة غسل الأموال تقريرها الأول للفترة من ٢٠٠٧/٧/١٨ ولغاية ٢٠٠٧/١٢/٣١ مبينة فيه إحصائية عن عدد العمليات المشبوهة التي تم تلقيها خلال تلك الفترة وعن عدد أحكام الإدانة الصادرة والممتلكات المصادرة أو المجمدة والمساعدات القانونية المتبادلة.

٤ - تم التنسيق مع برنامج (SABEQ) لإعداد (booklet) تحتوي على نسخ من القانون باللغتين العربية والانجليزية كذلك نشرات توعية إضافةً إلى رؤية ورسالة الوحدة وأهدافها الاستراتيجية ليصار إلى توزيعها على المتعاملين مع المؤسسات المالية.

في مجال التعاون المحلي:

١ - تتعاون الوحدة مع الجهات الرقابية لإعداد التشريعات والضوابط اللازمة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وبما يتوافق مع التوصيات الأربعين لمكافحة غسل الأموال والتوصيات التسعة الخاصة بمكافحة تمويل الإرهاب الصادرة عن مجموعة العمل المالي (FATF) حيث قامت هيئة الأوراق المالية مؤخراً بإصدار تعليمات مكافحة غسل الأموال في أنشطة الأوراق المالية.

٢ - كما وتعاونت الوحدة مع وزارة الصناعة والتجارة لإعداد مشروع تعليمات لمكافحة غسل الأموال خاص بشركات التأجير التمويلي حيث نشرت تلك التعليمات في الجريدة الرسمية بتاريخ ٢٠٠٨/١٠/١٦ ، وأصبحت سارية المفعول بعد مرور ثلاثين يوماً من تاريخ نشرها.

٣ - تطبيقاً لأحكام المادة (٢٠) من قانون مكافحة غسل الأموال تم إعداد نموذج التصريح عن الأموال المنقولة عبر الحدود والذي تم إعداده بعد التشاور مع عدد من الجهات المعنية حيث ستقوم الوحدة بالتنسيق مع دائرة الجمارك العامة لوضع الآلية والضوابط المناسبة لتطبيق النموذج.

٤ - تم إبرام مذكرة تفاهم مع البنك المركزي وذلك للتعاون في مجال تطوير التعليمات والأوامر الصادرة للبنوك في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وفق أحكام القانون وقواعد السلوك والمعايير والممارسات السليمة الصادرة عن الجهات المختصة المحلية والدولية وتطوير أدلة ومؤشرات كشف العمليات المالية المرتبطة بغسل أموال أو تمويل إرهاب.

٥ - قامت الوحدة بتوقيع مذكرة تفاهم مع هيئة التأمين وذلك لتحديد آليات التعاون بين الجهتين لتحقيق متطلبات قانون مكافحة غسل الأموال وأي تشريعات أخرى ذات علاقة كذلك تفعيل وتكامل الإجراءات الوقائية المتخذة في مجال مكافحة غسل الأموال.

٦ - كما زارت الوحدة دائرة الأراضي والمساحة وذلك لوضع الأطر المناسبة للتعاون حيث ان المعلومات المتوفرة لدى دائرة الأراضي والمساحة تعتبر من المعلومات المهمة التي تساعد الوحدة في قيامها بمهامها، كذلك زارت الوحدة دائرة الأحوال المدنية والجوازات حيث تم تزويد الوحدة باسم مستخدم وكلمة مرور يتيح لها الدخول بشكل مباشر إلى قاعدة بيانات دائرة الأحوال المدنية والجوازات والاستفادة منها.

في مجال التعاون الدولي:

١ - قامت الوحدة باستضافة فريق تقييم المملكة من قبل مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (MENAFATF) حيث تمت زيارة ما يزيد عن ٤٨ جهة لها علاقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ومن المتوقع ان يتم مناقشة مسودة تقرير التقييم في الاجتماع العام التاسع للمجموعة في شهر ٢٠٠٩/٥.

٢ - شاركت الوحدة في الاجتماعين العامين السابع والثامن لمجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (MENAFATF) اللذين عقدا في دولة الإمارات.

٣ - أبدت عدداً من الوحدات النظيرة في الدول العربية رغبتها بإبرام مذكرات تفاهم مع وحدة مكافحة غسل الأموال .

٤ - الاستمرار بالعمل مع الجهات الراعية للانضمام إلى مجموعة إغمونت (Egmont Group).

في مجال تدريب الموظفين:

شارك موظفو الوحدة في العديد من الدورات التدريبية وذلك للاطلاع على آخر المستجدات في موضوع مكافحة غسل الأموال ،أما أبرز الدورات التي شارك بها موظفو الوحدة:

١ - المؤتمر الإقليمي حول دعم تطبيق اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في الدول العربية/ اندونيسيا.

٢ - التجربة الكندية في إطار مكافحة غسل الأموال.

٣ - ورشة بعنوان Information Technology for Financial Intelligence Units/الجمهورية اللبنانية.

٤ - تنظيم عمليات محاربة تمويل الإرهاب/الولايات المتحدة الامريكية.

٥ - ورشة عمل بعنوان «وحدات المعلومات المالية»/ الإمارات العربية المتحدة.

٦ - ورشة عمل بعنوان FIU Cooperation. Exchange of Information and Egmont Group Membrship Criteria / جمهورية النمسا.

أعمال أخرى:

١ - تلقت الوحدة العديد من الاستبيانات التي تتعلق باستفسارات من جهات دولية عن نظام مكافحة غسل الأموال في المملكة وتقوم الوحدة بتعبئة هذه الاستبيانات بعد استشارة كافة الجهات ذات العلاقة لتعبئة الأجزاء المتعلقة بها.

٢ - استقبلت الوحدة عدداً من الخبراء والذين قدموا دراسات حول البنية التكنولوجية اللازمة للوحدة.

الإخطارات التي تلقتها وحدة مكافحة غسل الأموال خلال العام ٢٠٠٨

الشهر	عدد الإخطارات
كانون ثاني- 2008	5
شباط - 2008	16
آذار - 2008	3
نيسان - 2008	5
آيار - 2008	1
حزيران - 2008	13
تموز - 2008	20
آب – 2008	29
أيلول - 2008	18
تشرين أول- 2008	54
تشرين ثاني – 2008	17
كانون أول – 2008	14
المجموع	**195**

الشهر	عدد الاخطارات
البنوك	190
شركات صرافه	3
السلطات الرقابية	2
المجموع	**195**

عدد الإخطارات الواردة للوحدة

خلال الفترة من (٢٠٠٨/١/١ - ٢٠٠٨/١٢/٣١)

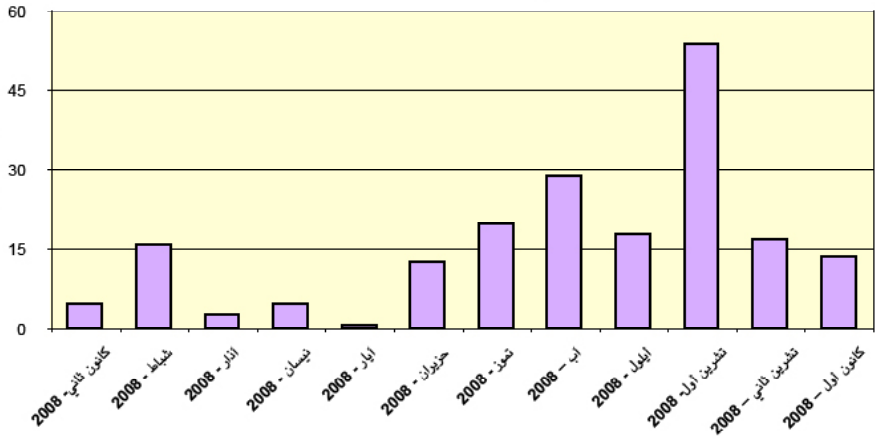

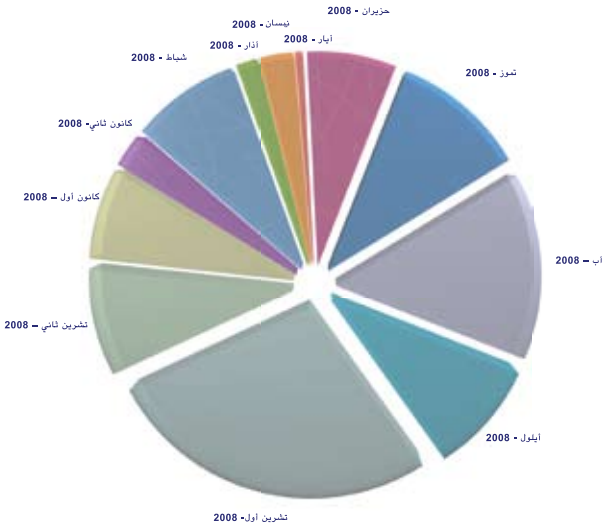

توزيع الإخطارات الواردة من الجهات المختلفة

للفترة من (٢٠٠٨/١/١ - ٢٠٠٨/١٢/٣١)

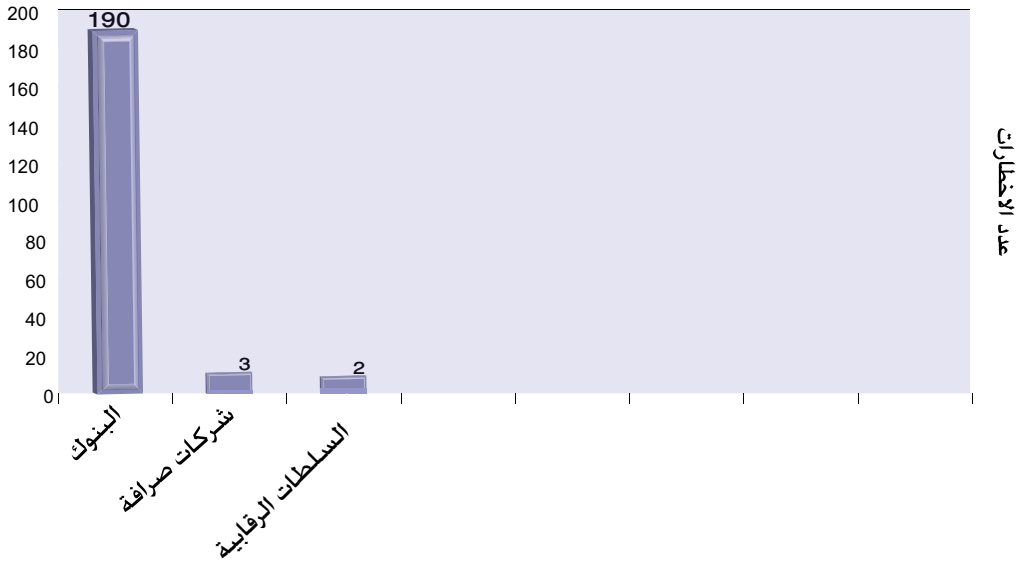

ورشات العمل التي حاضرت بها وحدة مكافحة غسل الأموال

الجهة المنظمة	موضوع الورشة	الجهة المستهدفة
مديرية الأمن العام	دورة الإرهاب والجريمة المنظمة « غسل الأموال»	ضباط مديرية الأمن العام « الأمن الوقائي»
	دورة التحقيق في غسل الأموال وتمويل الإرهاب	
المعهد القضائي، وحدة مكافحة غسل الأموال البنك الدولي	التحقيق في جرائم غسل الأموال	القضاة والمدعين العامين
وزارة الخزانة الأمريكية برنامج المساعدات الأمريكية (USAID)	التحقيق في قضايا غسل الأموال (تم عقدها أكثر من مره)	
وحدة مكافحة غسل الأموال الاتحاد الأردني لشركات التأمين	مكافحة غسل الأموال	قطاع شركات التأمين
هيئة التأمين وزارة الخزانة الأمريكية برنامج المساعدات الفنية (USAID)	قانون مكافحة غسل الأموال والإخطار عن العمليات المشبوهة	
هيئة الأوراق المالية وزارة الخزانة الأمريكية	مكافحة غسل الأموال	قطاع الشركات التي تخضع لرقابة وترخيص هيئة الأوراق المالية
دائرة الجمارك العامة وزارة الخزانة الأمريكية	تهريب الأموال عبر الحدود	موظفو دائرة الجمارك

مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (MENAFATF)

- الاجتماع العام السابع (أبو ظبي ٧-٩ ابريل ٢٠٠٨)

افتتح معالي/ سلطان بن ناصر السويدي محافظ مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي رئيس اللجنة الوطنية لمواجهة غسل الأموال لدولة الإمارات الاجتماع العام السابع للمجموعة يوم الاثنين الموافق ٧ إبريل ٢٠٠٨، وألقى السيد عبدالرحيم محمد العوضي رئيس مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ومساعد مدير تنفيذي ومسؤول وحدة مواجهة غسل الأموال والحالات المشبوهة لدولة الإمارات كلمة رئاسة المجموعة أوضح فيها إنجازات المجموعة خلال الثلاث سنوات الماضية والرؤية المستقبلية لنشاط المجموعة.

حضر فعاليات الاجتماع العام للمجموعة وفود من الدول الأعضاء وهي: المملكة الأردنية الهاشمية، دولة الإمارات العربية المتحدة، مملكة البحرين، الجمهورية التونسية، جمهورية الجزائر الديمقراطية الشعبية، المملكة العربية السعودية، جمهورية السودان، الجمهورية العربية السورية، سلطنة عمان، دولة قطر، دولة الكويت، الجمهورية اللبنانية، جمهورية مصر العربية، المملكة المغربية، الجمهورية الإسلامية الموريتانية، والجمهورية اليمنية.

كما شارك في فعاليات الاجتماعات ممثلو الدول والمنظمات والمؤسسات الدولية والإقليمية بصفة مراقب: السلطة الفلسطينية، الولايات المتحدة الأمريكية، المملكة المتحدة (بريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية)، الجمهورية الفرنسية، مملكة أسبانيا، صندوق النقد الدولي، البنك الدولي، مجلس التعاون لدول الخليج العربية، مجموعة العمل المالي (FATF)، مكتب الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات والجريمة، ومجموعة إغمونت.

تمثلت فعاليات اليوم الأول للاجتماع العام في ثلاث جلسات تمت خلال الجلستين الأولى والثانية مناقشة واعتماد التقرير السنوي الثالث لعام ٢٠٠٧ وكافة الأمور التنظيمية والمالية للمجموعة والتقارير التي أعدتها اللجان المتخصصة، وفي الجلسة الثالثة تمت مناقشة كل من تقرير فريق عمل التقييم المشترك والبرنامج الزمني لعملية التقييم المشترك والمتابعة المطلوبة للدول ذات الصلة، وتقرير فريق عمل المساعدات الفنية والتطبيقات وبرامج المساعدات الفنية للدول الأعضاء والمؤتمرات والندوات وورش العمل التي ستنظمها المجموعة ضمن خطتها لتدريب المقيمين.

كما ناقش الاجتماع العام الاقتراحات المقدمة من دولة الإمارات العربية المتحدة وبعض الدول الأخرى الأعضاء في المجموعة، التي تهدف إلى تفعيل دور المجموعة وتحقيق أهدافها من خلال تقوية العلاقة بين المجموعة والمنظمات الدولية والإقليمية ومنها مجموعة العمل المالي (FATF) والأمانة العامة لمجلس وزراء الداخلية والعدل العرب والمنظمات والمجموعات المعنية الأخرى.
تضمن اليوم الثاني للاجتماع العام أربع جلسات خصصت الجلستان الأولى و الثانية لمناقشة مسودة تقرير التقييم المشترك لدولة الإمارات العربية المتحدة، وخصصت الجلستان الثالثة والرابعة لمناقشة مسودة تقرير التقييم المشترك لدولة قطر، حيث تم مناقشة التقريرين المذكورين واعتمادهما من قبل الاجتماع العام.

تمثلت فعاليات اليوم الثالث للاجتماع العام في ثلاث جلسات خصصت الجلستان الأولى والثانية لمناقشة مسودة تقرير التقييم المشترك للجمهورية اليمنية حيث اعتمد الاجتماع العام للمجموعة التقرير المذكور، وفي الجلسة الثالثة والختامية ناقش الاجتماع تطوير وتفعيل علاقة المجموعة بالمجموعات والمنظمات الدولية والإقليمية خاصة مجموعة العمل المالي (FATF) واستعراض تطورات نظم مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لدى الدول الأعضاء في المجموعة بالإضافة إلى البنود الأخرى المدرجة على جدول الأعمال، وقد وافق الاجتماع على التمديد للسكرتير التنفيذي للمجموعة السيد / عادل بن حمد القليش لفترة أربع سنوات قادمة.

- الاجتماع العام الثامن (الفجيرة ١٠-١١نوفمبر ٢٠٠٨)

افتتح معالي/ سلطان بن ناصر السويدي محافظ مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي رئيس اللجنة الوطنية لمواجهة غسل الأموال لدولة الإمارات الاجتماع العام الثامن لمجموعة (MENAFATF) في يوم الاثنين الموافق ٢٠٠٨/١١/١٠.

شهدت فعاليات اليوم الأول للاجتماع العام مناقشة واعتماد خطة العمل والموازنة التقديرية لسنة ٢٠٠٩. وأصدرت المجموعة إرشادات لتعزيز التزام الدول بالتوصيات الصادرة عن مجموعة العمل المالي (FATF) ذات العلاقة بالأعمال والمهن غير المالية المحددة في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وفي ذات السياق ناقشت المجموعة الإرشادات التي ستصدر لاحقاً بشأن التعامل مع الأشخاص السياسيين ممثلي المخاطر في نفس المجال. كما ناقش الاجتماع العام نتائج أعمال اجتماع فريق عمل التقييم المشترك بشأن عملية التقييم والجدول الزمني لها.

وتضمن اليوم الثاني للاجتماع العام مناقشة نتائج أعمال فريق عمل المساعدات الفنية والتطبيقات وفي هذا الصدد اعتمدت المجموعة دليل تدريب الجهات المختلفة في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والذي يعد مرجعاً للدول الأعضاء والمجموعة في مجال التدريب ورفع مستوى الوعي.

ووافقت جميع الدول الأعضاء على انضمام الجماهيرية العربية الليبية الاشتراكية العظمى للمجموعة، كما تمت الموافقة على طلب منظمة الجمارك العالمية للحصول على مقعد مراقب بالمجموعة.

اقترحت دولة الإمارات بدعوة جزر المالديف وسيشل للانضمام لمجموعة (MENAFATF). وقد وجه الاجتماع العام السكرتارية بإعداد ورقة بهذا الشأن لعرضها على الاجتماع العام القادم.

وفي مجال تعزيز العلاقة مع مجموعة العمل المالي (FATF) تمت الموافقة على عقد اجتماع مشترك معها، وتمت إحاطة الاجتماع العام بأهم التطورات التي طرأت على نظم مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ببعض الدول الأعضاء.

وقد حدد موعد الاجتماع العام القادم الذي سوف يعقد في مملكة البحرين من ٢٠٠٩/٥/١٧ إلى ٢٠٠٩/٥/٢١ ورحبت المجموعة بتولي مملكة البحرين رئاسة المجموعة لسنة ٢٠٠٩.

كما أعلنت المجموعة أن السيد عبد الرحيم محمد العوضي رئيس المجموعة سوف يقوم بافتتاح ورشة عمل وحدات المعلومات المالية التي ستعقد من ٢٠٠٨/١١/١٢ إلى ٢٠٠٨/١١/١٣ ويحضرها (٥٠) مشاركا من الدول الأعضاء والمراقبين.

التاريخ: / /

خاص باستعمال الوحدة
رقـــــــم الإخطار:
تاريخ الإخطـــــار:

إخطار عن عملية مشبوهة يعبأ من قبل الجهات التي تخضع لرقابة هيئة التأمين

☐ إخطار جديد ☐ تعديل لإخطار سابق

أولا: معلومات عن مقدم الإخطار:

أ- شركات التأمـــــين

١٠ اسم الشركة .....

٢٠ الشكل القانوني للشركة

☐ شركة مساهمة عامة	☐ فرع شركة تأمين أجنبية	☐ شركة تابعة

٣٠ الشخص/ الأشخاص المفوضين بالتوقيع عنها

الاسم		صفته	
الاسم		صفته	

٤٠ العنوان

المحافظة /المدينة /الحي		الشارع		رقم البناية	
ص . ب		الرمز البريدي		رقم الهاتف	
رقم الهاتف المتنقل				رقم الفاكس	

٥٠ اسم مدير الإخطار .....

ب- وكلاء ووسطاء التأمين

١٠ اسم الشخص .....

٢٠ طبيعة العمل ☐ وكيل تأمين ☐ وسيط تأمين

٣٠ العنوان

المحافظة /المدينة /الحي		الشارع		رقم البناية	
ص . ب		الرمز البريدي		رقم الهاتف	

ثانيا: معلومات عن الشخص المشتبه به:

أ- الشخص الطبيعي

١٠ اسم الشخص .....

٢٠ طبيعة نشاطه .....

يراعى الحفاظ على سرية المعلومات الواردة في نموذج الإخطار وعدم الإفصاح عنها لأي جهة غير مختصة بما في ذلك العميل المشتبه به تحت طائلة المسؤولية القانونية.

٣. صفة المشتبه به

☐ مستفيد مباشر	☐ ممثل لشخص آخر	☐ وكيل لشخص آخر	☐ أخرى (أذكرها)

٤. معلومات وثيقة إثبات الشخصية

نوع الوثيقة	رقم الوثيقة	الجنسية	الرقم الوطني للأردنيين	الجنس	
				ذكر ☐	أنثى ☐
مكان الإصدار		تاريخ الإصدار		تاريخ الانتهاء	

٥. مؤشر الإقامة		٦. عنوان الإقامة الدائم
مقيم ☐	غير مقيم ☐	

٧. العنوان في الأردن

المحافظة /المدينة /الحي		الشارع		رقم البناية	
ص . ب		الرمز البريدي		رقم الهاتف	
رقم الهاتف المتنقل		رقم الفاكس			

ب – الشخص الاعتباري

١. اسم الشخص .....

٢. معلومات التسجيل لدى الجهات المختصة

رقم شهادة التسجيل		تاريخ التسجيل	/ /
الشكل القانوني		طبيعة النشاط	

٣. العنوان

المحافظة /المدينة /الحي		الشارع		رقم البناية	
ص . ب		الرمز البريدي		رقم الهاتف	
رقم الهاتف المتنقل		رقم الفاكس			

٤. أسماء الأشخاص المفوضين بالتوقيع	الاســـم	الصفة

يراعى الحفاظ على سرية المعلومات الواردة في نموذج الإخطار وعدم الإفصاح عنها لأي جهة غير مختصة بما في ذلك العميل المشتبه به تحت طائلة المسؤولية القانونية.

ثالثاً : علاقه الشخص المشتبه به مع الجهة المبلغة:

٠١ هل يوجد علاقة بين المشتبه به والجهة المبلغة؟ ☐ نعم ☐ لا

٠٢ طبيعة العلاقة بين المشتبه به والجهة المبلغة

☐ عميل	☐ موظف	☐ مساهم	☐ وكيل تأمين	☐ وسيط تأمين	
☐ إكتواري	☐ مسوي خسائر	☐ محاسب	☐ محامي	☐ أخرى	

٠٣ هل هي علاقة داخلية ؟ ☐ نعم ☐ لا

٠٤ إذا كانت الإجابة بنعم فما هي نوع العلاقة؟

☐ مازال على رأس عمله ☐ موقوف عن العمل ☐ أنهيت خدماته ☐ استقال

تاريخ إيقافه عن العمل / إنهاء خدماته / الاستقالة : / /

رابعاً : المستفيد الحقيقي:

٠١ اسم المستفيد الحقيقي .....

٠٢ معلومات وثيقة إثبات الشخصية

نوع الوثيقة	رقم الوثيقة	الجنسية	الرقم الوطني للأردنيين	الجنس	
				ذكر ☐	أنثى ☐
مكان الإصدار		تاريخ الإصدار		تاريخ الانتهاء	

٠٣ مؤشر الإقامة		٠٤ عنوان الإقامة الدائم
مقيم ☐	غير مقيم ☐	

٠٥ العنوان في الأردن

المحافظة /المدينة /الحي		الشارع		رقم البناية	
ص . ب		الرمز البريدي		رقم الهاتف	
رقم الهاتف المتنقل		رقم الفاكس			

خامساً : معلومات تتعلق بالعملية المشتبه بها:

٠١ تاريخ العملية / /

٠٢ قيمة وثيقة/ وثائق التأمين الصادرة .....

يراعى الحفاظ على سرية المعلومات الواردة في نموذج الإخطار وعدم الإفصاح عنها لأي جهة غير مختصة بما في ذلك العميل المشتبه به تحت طائلة المسؤولية القانونية.

٠٣ بيانات وثيقة التأمين

رقم الوثيقة		تاريخ إصدارها	
المستفيد من الوثيقة		نوع التأمين	
بيانات أخرى			
٠٤ قسط التأمين المدفوع			
٠٥ طريقة الدفع			
☐ تسديد نقدي	☐ تحويل من مصرف خارجي		☐ شيكات
☐ أخرى (اذكرها)			
٠٦ في حال التحويل من مصرف خارجي يرجى ذكر			
اسم المصرف			
البلد التي يتواجد فيها			
٠٧ اسم وسيط التأمين			
٠٨ اسم وكيل التأمين			

سادساً : وصف موجز للعملية موضوع الشبهة (مع الوثائق والمستندات المتوفرة لديكم):

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

يراعى الحفاظ على سرية المعلومات الواردة في نموذج الإخطار وعدم الإفصاح عنها لأي جهة غير مختصة بما في ذلك العميل المشتبه به تحت طائلة المسؤولية القانونية.

سابعاً : دواعي الاشتباه:

.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....

التوقيـــــع

الختم

يراعى الحفاظ على سرية المعلومات الواردة في نموذج الإخطار وعدم الإفصاح عنها لأي جهة غير مختصة بما في ذلك العميل المشتبه به تحت طائلة المسؤولية القانونية.

التاريخ: / /

خاص باستعمال الوحدة
رقـــــــم الإخطار:
تاريخ الإخطـــــار :

إخطار عن عملية مشبوهة يعبأ من قبل الشركات التي تعمل في تجارة العقارات وتطويرها

أولا: معلومات عن مقدم الإخطار :

٠١ اسم الشركة:

٠٢ نوع الشركة:

☐ شركة مساهمة عامة	☐ شركة تضامن	☐ شركة توصية بسيطة	☐ شركة توصية بالأسهم	☐ أخرى (أذكرها)

٠٣ العنوان:

المدينة:	ص.ب:	رقم الهاتف:

ثانيا: معلومات عن الشخص المشتبه به:

أ- الشخص الطبيعي :

٠١ اسم الشخص : .....

٠٢ معلومات من واقع وثيقة إثبات الشخصية :

نوع الوثيقة	رقم الوثيقة	الجنسية	الرقم الوطني للأردنيين	الجنس	
				ذكر ☐	أنثى ☐

٠٣ العنوان

المحافظة	المدينة	الحي	رقم الهاتف

ب- الشخص الاعتباري :

٠١ اسم الشخص: ..... (ترفق شهادة تسجيل الشركة)

٠٢ أسماء الأشخاص المفوضين بالتوقيع:	الاســـم	الصفة

ثالثا: معلومات تتعلق بالعملية المشتبه بها :

٠١ تاريخ العملية : / /

٠٢ قيمة العقار المباع	نوع العمله	ما يعادله بالدينار الأردني

٠٣ طريقة التسديد :

☐ نقـــداً	شـــيك	☐ حوالة مصرفية

يراعـــى الحفـــاظ على سرية المعلومات الواردة في نموذج الإخطار وعدم الإفصاح عنها لأي جهة غير مختصة بما في ذلك العميل المشتبه به تحت طائلة المسؤولية القانونية.

٤. دواعي الاشتباه (يرجى إرفاق الوثائق والمستندات المؤيدة لديكم في حال توفرها) :

. . . . . .
. . . . . .
. . . . . .
. . . . . .
. . . . . .
. . . . . .
. . . . . .
. . . . . .
. . . . . .

اسم وتوقيـــــع المفوض **ختم الشركة**

يراعـــى الحفـــاظ على سرية المعلومات الواردة في نموذج الإخطار وعدم الإفصاح عنها لأي جهة غير مختصة بما في ذلك العميل المشتبه به تحت طائلة المسؤولية القانونية.

التاريخ: / /

خاص باستعمال الوحدة
رقـــــــم الإخطار:
تاريخ الإخطـــــار :

إخطار عن عملية مشبوهة يعبأ من قبل شركات الصرافة

أولا: معلومات عن مقدم الإخطار:

اسم الشركة	المدينة	ص.ب	رقم الهاتف

ثانيا: معلومات عن الشخص المشتبه به:

أ- الشخص الطبيعي :

١. اسم الشخص : .....

٢. معلومات وثيقة إثبات الشخصية :				
نوع الوثيقة	رقم الوثيقة	الجنسية	الرقم الوطني للأردنيين	الجنس
				ذكر ☐ أنثى ☐

٣. العنوان			
المحافظة	المدينة	الحي	رقم الهاتف

ب- الشخص الاعتباري:

١. اسم الشخص: ..... (ترفق شهادة تسجيل الشركة)

٢. أسماء الأشخاص المفوضين :	الاســـم	الصفة

ثالثا: معلومات تتعلق بالعملية المشتبه بها:

١. تاريخ العملية : / /

٢. المبلغ	نوع العمله	ما يعادله بالدينار الأردني

٣. طبيعة العملية :

☐ شراء/بيع عملات أجنبية	☐ شراء/بيع الشيكات	☐ إصدار واستلام حوالات
☐ شراء/بيع المعادن الثمينة	أخرى (اذكرها)	

يراعـــى الحفاظ على سرية المعلومات الواردة في نموذج الإخطار وعدم الإفصاح عنها لأي جهة غير مختصة بما في ذلك العميل المشتبه به تحت طائلة المسؤولية القانونية.

٤. وصف موجز للعملية موضوع الشبهة (مع الوثائق والمستندات المتوفرة لديكم) :

.....
.....
.....
.....
.....

اسم وتوقيع المفوض

الختم

يراعـــى الحفاظ على سرية المعلومات الواردة في نموذج الإخطار وعدم الإفصاح عنها لأي جهة غير مختصة بما في ذلك العميل المشتبه به تحت طائلة المسؤولية القانونية.

التاريخ: / /

خاص باستعمال الوحدة
رقـــــــم الإخطار:
تاريخ الإخطـــــار :

إخطار عن عملية مشبوهة يعبأ من قبل الشركات التي تعمل في تجارة المعادن الثمينة والأحجار الكريمة

أولا: معلومات عن مقدم الإخطار :

١. الاسم :	
☐ شركة	☐ تاجر
٢. نوع الشركة:	

٣. العنوان:

المدينة:	ص.ب:	رقم الهاتف:

ثانيا: معلومات عن الشخص المشتبه به:

أ- الشخص الطبيعي :

١. اسم الشخص : .....

٢. معلومات من واقع وثيقة إثبات الشخصية :

نوع الوثيقة	رقم الوثيقة	الجنسية	الرقم الوطني للأردنيين	الجنس	
				ذكر ☐	أنثى ☐

٣.العنوان

المحافظة	المدينة	الحي	رقم الهاتف

ب- الشخص الاعتباري :

١. اسم الشخص: ..... (ترفق شهادة تسجيل الشركة)

٢. أسماء الأشخاص المفوضين بالتوقيع:	الاســـم	الصفة

يراعى الحفاظ على سرية المعلومات الواردة في نموذج الإخطار وعدم الإفصاح عنها لأي جهة غير مختصة بما في ذلك العميل المشتبه به تحت طائلة المسؤولية القانونية.

ثالثا: معلومات تتعلق بالعملية المشتبه بها :

١. تاريخ العملية : / /

٢. المبلغ :

٣. طبيعة العملية :

☐ بيع حلي/أحجار كريمة	☐ شراء حلي/أحجار كريمة	☐ شراء سبائك
☐ أخرى (اذكرها)		

٤. طريقة الدفع:

☐ نقداً	☐ بطاقة ائتمان	☐ شيك مصرفي
☐ أخرى (اذكرها)		

٥. دواعي الاشتباه (يرجى إرفاق الوثائق والمستندات المؤيدة لديكم في حال توفرها) :

.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....

اسم وتوقيع المفوض **الختم**

يراعى الحفاظ على سرية المعلومات الواردة في نموذج الإخطار وعدم الإفصاح عنها لأي جهة غير مختصة بما في ذلك العميل المشتبه به تحت طائلة المسؤولية القانونية.